

أزمة المناخ والمجتمعات المحلية في جنوبي شرقي آسيا: الأسباب والاستجابات

ومسائل العدل

لُورَا غَبَّيْر

تكافح اليوم شبكات المجتمع المدني بخبرتها ومعارفها وشغفها ما يقع من الظلم من جراء تغير المناخ، وتستنجح صون حقوق من هجرهم وقّع هذا التغير.

التحديات واستجابات المجتمع المحلي

وقد تسببت الأخطار الطبيعية، على حسب ما ذكر مركز رصد التزوح الداخلي، في تهجير نحو من ٢٤,٨ مليون متهجر في سنة ٢٠١٩، من جميع القارات المأهولة، واستشهد المركز أيضاً بتوقع يقول أصحابه إن عدد المهاجرين من جراء تغير المناخ حتى سنة ٢٠٥٠، واقّع بين ١٠٠ مليون مهاجر ومليار مهاجر. هذا، ويقع على كثير من بلاد جنوبي آسيا، وبلاد جنوبي شرقي آسيا، وبلاد المحيط الهادي، من تحديات تغير المناخ شيء شديد. مثال ذلك: أنّ المناطق الساحلية مهددة بأن يشدّ عليها تكرار عباب العواصف والأعاصير وارتفاع مستوى سطح البحر، وسورتها (وكل هذا يسهم في اشتداد مقدار الملوحة). فأخذ الناس يحولون حقول أرزهم إلى أحواض الإريبيان (القرئيس) الذي يحتمل الملوحة، ولكن لهذه الطريقة التكيفية عواقب وخيمة. فالموضع الذي كان فيه فرص للعمل بأجر في الحقول الزراعية، وفرصة لفلاحة الكفاف، هو اليوم ملك الأقوياء من أصحاب الشركات التي تتبع الإريبيان، رأس مالهم أجنبي، يتجرون ببضاعتهم في الأسواق الدولية، ويهمشون المزارعين الذين لا أرض لهم.

وأما أندونيسيا، فيعاني صيادوا السمك فيها منذ عام ٢٠٠٠ آثار ارتفاع مستوى سطح البحر في عدة مواضع على ساحل جاوا الشمالي، حيث اغتمرت قراهم وقلّ صيدهم. وكانت كل قارب من قوارب صيدهم يحتمل طاقماً من ثلاثة إلى خمسة صيادين، ولكن قلة الصيد حملتهم على تقليل عدد الصيادين في أطقمهم. فهذه منسوة، وهي امرأة لها من السن ٤٦ سنة، مقيمة في منطقة ديماك، خرجت إلى البحر خروجها الأول إليه لتراقت زوجها، وهذا أمر؛ أي أن يطلب صياد سمك إلى زوجته العون على عمله، كان من قبل معدوداً عاراً على الصياد. وهي اليوم رئيسة جمعية صيادات السمك الأندونيسيات (Indonesian Fishermen Women's Association). ومن فضل مناصرة النساء صار اليوم عملن في صيد السمك أمراً مقبولاً. ولقد كان تنظيم أنفسهن أول الأمر صعباً، لأن

تصور أن تمشي أربع ساعات كل يوم لتأتي بالماء العذب، لأن ارتفاع مستوى سطح البحر جعل المياه الجوفية حول أرضك مالحة. وتصور أن تحمّل، وأنت في عملك، في سلة إلى مستشفى يبعد عدة من الكيلومترات، لأن تكرر وقوع الفيضان كوقوع البرق الخاطف جرف الطرق. أو تصور أطفالك مضطربين إلى يخرجوا من بيتهم -لأن الزراعة المعلومة غير ممكنة بسبب الجفاف وتحات الأرض- ليعملوا ١٢ ساعة في اليوم، في كل أيام الأسبوع، سائقي ركش (جمع ركشة) أو ليعملوا في مصنع ملابس، كي يكسبوا ما يكفي ليعينوا عائلتك على البقاء. لا تترك الناس ديارها سعياً إلى أسلوب معيشة يشبه أسلوب المعيشة الذي تتمتع به المجتمعات في بلاد العالم الشمالية، بل كثيراً ما يفسرون على ترك أحبابهم وبيوتهم لا شيء إلا أن يبقوا أحياء.

استفادت الدول الغنية كثيراً، في القرن المنصرم، من توليد غازات الدفينة واستخدام النظم البيئية، وأما غيرها من دول العالم -وهي في الغالب من الدول الفقيرة وكثيرة مواطن الضعف- فتعاني عواقب ذلك. ومع أنّ ملاكة الأرض بالاستعمار في بلاد العالم الجنوبية قد زالت، يستمر الاستيلاء على الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية، ويبقى رخص أجور العمال وأسعار الأراضي، ويستعمل حافزا للمستثمرين الأجانب والبيئيين، والحماية الاجتماعية لا تكاد تطبق، ولذا كانت على حكومات بلاد العالم الجنوبية مسؤولية أيضاً. ثم إنّ الصناعات المحتركة غالبية على الأسواق وهي التي تقعد القواعد، وأما أصحاب الشركات التي يملكها ناس من المجتمع المحلي أو صغار المنتجين، فيجاهدون منافسة ليس فيها من الإنصاف شيء. وكثيراً ما يتخلى عن الذي يتحملون الكلفة المباشرة وغير المباشرة للاستغلال المستمر من عهد بعيد، ليوجها المصير أمام الآثار المدمرة لتغير المناخ. والأسوأ من ذلك، أنهم حين يفسرون على الهجرة، لا يكون لهم من الحماية شيء، وإن كان قليلاً.

يرد عليها دَعْمٌ أحياناً من منظمة يقودها طلاب. وأما أمٌ قدرية، واسمها باسبجة، فُتَعِينُ دَخَلَ العائلة ببيع شتلات المنجروف. وترجوا قدرية أن تعينها الحكومة بتوسيع نطاق زَرَع المنجروف، وبناء سدٍّ حَتَّى تنجو هي وقريتها.

نعم، يمكن أن تُعِينُ تدابير التكيّف التي مثل هذه على الحال، ولكنها لن تمنع الناس من الهجرة حين يفقدون أرضهم وبيوتهم مرة بعد مرة بعد مرة. فبحسب ما ذكرت المنظمة الدولية للهجرة، أن نحواً من ٧٠٪ من ساكني الأحياء الفقيرة في دكا، عاصمة بنغلاديش، قد انتقلوا إليها من جراء التحدّيات البيئية. ويُقدَّر أن بنغلاديش تُضَيِّف ستة ملايين من مثل هؤلاء المهاجرين، وهذا يجعل تغيّر المناخ والأسباب البيئية بواعث البلد الكبرى على الهجرة الداخليّة. ومع ذلك فليس يرد من الدّعم على هؤلاء المهجّرين إلا القليل.

وتعمل منظمة غير حكومية بنغلاديشية، اسمها رابطة الساحل من أجل صندوق التحوّل الاجتماعي، على تقوية أعمالها في تدابير التكيّف بحسب تغيّر المناخ، ولم تزل تدعو الحكومة إلى وُضْع سياسات تهجير وطنيّة. ووافقت الحكومة من حيث المبدأ على وُضْع مثل هذه السياسات، وقدمت المنظمات غير الحكومية بين يدي الحكومة مسوّدة لسياسةٍ حَتَّى تنظر فيها.

ولا تقتصر استجابات المجتمعات المحليّة على التدابير التكيّفيّة، بل هي إلى ذلك تعمل على التخفيفيّة. مثال ذلك: أنّ اللجنة البنغلاديشية الوطنية لحماية النفط والغاز والموارد المعدنية والطاقة والموانئ، تكافح الأسباب الأصليّة لتغيّر المناخ. وألّفت هذه اللجنة سنة ١٩٩٨، لبناء قدرة المجتمعات المحليّة على إعمال المقاومة في الصفقات التي تُضَرّ بالبيئة، والتي هي ضدّ مصالح السكان المحليّين وتقوُّض ما في البلد من تنميةٍ مستدامة. وحلّف الأحزاب السياسية والمنظمات هذا المؤلّف من جهاتٍ عدّة، منها

كثيراً من الناس، ولا سيّما شيوخ القرية وشيوخ الدين، كانوا يروّون أن الدخل في جمعية صيادات السمك الأندونيسيات ينافي كون المرأة امرأة.

وتضم الجمعية اليوم ١٦ جماعة من شماليّ سومطرة إلى غربيّ تيمور، يناصر بعضها بعضاً لصون حقوق الصيادات. وإلى سنة ٢٠١٧، لم يكن يستطيع غير الرجال الحصول على التأمين - وهو تأمين يستوعب نفقة العلاج الطبيّ والتعويض من فقدان الروح- ولكنّ النساء صرن اليوم يستطعن الحصول على التأمين نفسه. وأيضاً فالجمعية تُعِينُ على تقوية اقتصاد صيد السمك، بمشاريع عدّة مثل التدريب في تصنيع منتجات السمّانة. ثم إن أعمال المناصرة التي تأخذ فيها الجمعيات، مثل جمعية صيادات السمك الأندونيسيات، لها شأن عظيم، لأنّ النساء العاملات في السمّانة وتربية المائيات، يغلب أن يكون لهنّ بالقياس إلى غير أعمال القليل من الأجر والمراعاة والحماية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ويغلب أيضاً أن تكون الوظيفة خفيّة غير مستقرّة. فإن جمعنا بين هذه العوامل وحقيقة أنّ

النساء حين يَكُنّ كثيرات مواطن الضعف يكثر أن يَكُنَّ أشدّ تعرّضاً لوقوع تغيّر المناخ من الرجال، وأضفنا إليها القلقلّة في سُبُل المعاش، يخرج لنا احتمال الأمر أن يُفسَّرنَّ على الانتقال.

وهذه قدرية، وهي فتاة إندونيسية لها من السنّ ١٧ سنة، شهدت تناقص أهل قريتها في خلال السنين العشر الماضية، فقد كانوا ٢٠٠ عائلة، وليس اليوم فيها إلا قدرية وعائلتها. ولكي تصل قدرية إلى مدرستها، هي وشقيقها الذي له من السنّ خمس سنين، يركبان زورقاً، ويجذّان مسافة خمسة كيلومترات، فيصلان إلى أقرب يابسة، وبعد ذلك يركبان الدراجة فالحافلة. هذا، والطابق الأرضي من بيتها اليوم مغترّمٌ بالماء تماماً، فاضطرّ ذلك عائلتها إلى بناء دكة في بيتها حتّى يبقى البيت جافاً. ولتقل العائلة الوُقع الذي يخلفه ارتفاع مستوى سطح البحر، تزرع شجر المنجروف، وفي هذا



هذه قدرية وهي واقفة خارج بيتها.



هاهنا المشاركون في مؤتمر مانيلًا، يحتفون هم ومناصرون محلّيون ولمّة من شعب التّالّيب، في الفلبين.

الطلاب والفلاحون والعمال والنساء والشعوب الأصليّة والفنانون والمدرسون والكتّاب والخبراء والصّحافيّون، هذا الحلف المؤلّف من كل هؤلاء، يحمل الحملات على هذه المشكلات منذ أكثر من ٢٢ سنة. ثم إن هذا الحلف يجاهد لحماية منطقة سُنْدَرَبِس (بما فيها من غابات المنجروف التي يحميها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)) ممّن يريد أن يدخل عليها محطة طاقة تعمل بالفحم؛ ذلك أنّ شأن المنطقة عظيم في حماية المناطق الساحليّة من آثار تغيّر المناخ.

قوة التشبيك ومبادرة مانيلًا

ولا شك أن العدل المناخيّ يمكن أن يُفهم ويُقارَب بطرق متعدّدة، وبكثير من ظلال المعاني المختلفة، ولكنّ بينها فهُما مشتركا يعالجن وجوه أزمة المناخ الوجوه الاجتماعية، والاقتصاديّة، والبيئيّة، والسياسيّة، ويقتضي أكثر من تطبيق بضعة تدابير من تدابير التكيّف والتخفيف. ثم إن ما يُعمل من أجل المناخ لا يُؤدّي بالضرورة إلى العدل المناخيّ.

فأولًا، ينبغي للدول الغنيّة من دول العالم الشماليّة أن تُلزم دَفْع تعويض من أضرار تغيّر المناخ. ولن يقتصر تحقيق ذلك على تمويل التكيّف والتخفيف، بل ينبغي إلى ذلك أن تُحمّل مسؤوليّة الدّين التاريخي البيئيّ الذي عليهم، وأن يُضَمَّن أن يُخصّص ويُستعمل التمويل المناخي والتّقانة تخصيصًا واستعمالًا عادلين ديمقراطيّين كما ينبغي. فإنّ السياسات القائلة بتحقيق ذلك بحسب ما للأطراف من

كثيره هي الأشياء التي ينبغي أخذها عن المنظمات غير الحكوميّة والحركات، لدَعْم المتضررين بتغيّر المناخ والمُهجرين من جرّائه. ففي شهر سبتمبر/أيلول من سنة ٢٠١٩، نظمت مؤسّسة روزا لوكسمبورغ مؤتمر تماشك دولي وأدارته حول حقوق المهاجرين من جزاء المناخ بمانيلًا، في الفلبين. وقد استقبل المؤتمر أكثر من ٧٠ ضيفًا مما يزيد على ٢٠ بلدًا، فجمع بين الأوساط الأكاديميّة، والفاعلين في المجتمع المدني، ليأخذ بعضهم عن بعض، ويثبتوا التماسك بينهم، ويسيّموا التحالف، لتعزيز قوّة شبكاتهم التي نسجوها لمكافحة ما يقع من الظلم من جزاء تغيّر المناخ، ولاستنجاح صوّن الحقوق لمن هُجر بآثار تغيّر المناخ.

فأخبر المشاركون بقصصهم الشخصيّة، وبتنائج أعمالهم العلميّة، وبما تعلمته منظماتهم (وكل ضرب على عمله

وثالثاً، فلا بد من إجراء التغيير في أسس النظام، فيدخل فيه عناصر من مثل الاتفاق البيئي الجديد، واتفاقية مناخية دولية، يرسخ فيها العلم والإنصاف والعدل. ويعني هذا عند بعض البلاد أن تقلل الاستهلاك قليلاً بالغا، وتبني استعمال الوعد المستحاثية (الأحفورية)، والاحتمال المنصف للكلفة البيئية والاجتماعية، وجعل الحوافر لدعم الإنتاج المحلي والإقليمي.

وفي ضوء ما تقدم ذكره من المناقشات، نرى أن من أهم ما خرج من مؤتمر سبتمبر/أيلول ٢٠١٩ في مانينا، مبادرة مانينا في حقوق المهاجرين من جراء تغير المناخ. فهي تعرض ما يراه المشاركون في المؤتمر لمستقبل الزمان، وما يطالبون به من التحسين، وتدعو المجتمع المدني ورأسمي السياسة إلى أن ينضموا إلى المبادرة.^٢

قال أمينل هوك، من رابطة الساحل من أجل صندوق التحوّل الاجتماعي، وهو أحد المشاركين في المؤتمر: "لعل [مبادرة مانينا] يكون لها أثر قوي في تقوية صوتنا على الصعيد الدولي، لأن مسائل التهجير اليوم تخسر قوتها الدافعة في كل من التفاوض في المناخ العالمي، وأعمال الأمم المتحدة في حقوق الإنسان."

لورا غيغر laura.geiger@rosalux.org

مديرة، في برنامج الحوار حول العدل المناخي، بمنظمة روزا لوكسمبورغ، مكتب مانينا www.rosalux.org

تشكر المؤلفات معاً غوهاتاكرتا (من مبادرة البحوث في بنغلاديش)، وأمينل هوك (من رابطة الساحل من أجل صندوق التحوّل الاجتماعي)، على مقابلتهما، وتشكر بيوس غنتنغ (من منظمة العمل البيئي وتحرير الشعب) على عونه في إجراء مقابلة منسوبة (من جمعية صيادات السمك الأندونيسيات) ومقابلة قدرية.

١. IDMC (2019) 'Climate Change, Migration Patterns and Vulnerability: The case of Ndem, Senegal' (تغير المناخ وأزمات الهجرة ومواطن الضعف: حالة إندم في السنغال) bit.ly/IDMC-Ndem-2019

٢. من شاء مزيد تفصيل في مبادرة مانينا، ومشاهدة أغروضة (فيديو) عنوانها الانتقال، أنتجتها منظمة روزا لوكسمبورغ، مكتب مانينا، لمُتبر الهجرة من جراء تغير المناخ، فليُنظرها هنا: <https://climatemigrationforum.net>

"المسؤوليات المشتركة على تباينها وما لها من القدرات"، هي مبدأ أودع مكاناً مُعزّزاً في اتفاقية المناخ سنة ١٩٩٢، التي تُقر بأن القدرات والمسؤوليات تختلف باختلاف البلاد في معالجة تغير المناخ. وفي سنة ٢٠١٣، بعد أكثر من ٢٠ سنة من التفاوض الدولي في المناخ، ذكرت آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ، أن آثار تغير المناخ لا يمكن في معالجتها الاستغناء بالتكيف. وعليه، فإن التهجير من جراء ما يخلفه تغير المناخ من آثار، يعني خسارة دوام، ولذا يقتضي أمره التعويض، وهو عنصر عظيم الشأن في خطاب العدل المناخي.

قالت معناً غوهاتاكرتا من مبادرة البحوث في بنغلاديش: "لم يعالجوا العدل المناخي من حيث هو مسألة عليها المدار، وشددوا ركز همهم في التكيف. هكذا كانت إحدى الطرق التي أخذ فيها لضبط اتجاهات الهجرة أو التهجير في المنطقة التي هي فيها فقط، من غير أن يكون شيء من العبء على بلاد الشمال."

وثانياً، فلا بد أن يُقر المجتمع الدولي إقراراً قانونياً أن المهاجرين من جراء ما يخلفه تغير المناخ من آثار هم جماعة محتاجة إلى حماية خاصة. وأول ما يعني هذا أن يُضمن لك الحق في الانتقال إذا تعرّض حياتك للخطر. وثاني ما يعنيه، أن تُضمن لك حقوق أخرى بعد انتقالك، مثل الحق في المعونة الصحية، والحماية القانونية، والتعليم. ولا شك أن أنظمة الضمان الاجتماعي إن أتيت كانت ركيزة عريضة من ركائز حماية المضطربين إلى الانتقال. وقد أصدرت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في شهر يناير/كانون الثاني من سنة ٢٠٢٠ بياناً قالت فيه: "لا يجوز للبلاد أن تُرحل من الأفراد من يجاهد أحوالاً نجمت عن تغير المناخ وتخرق الحق في الحياة، والمأمول من هذا البيان أن يُضطر البلاد الأخرى إلى تغيير ما عندها من سياسات الهجرة، فتسمح للمهاجرين من جراء تغير المناخ بطلب اللجوء."

قال أنوت تونغ، رئيس جمهورية كيريباتي (في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٢): "نريد أن يكون لشعبنا خيار الهجرة بكرامة ساعة لا يكون لهم عن الهجرة مندوحة."